إصابة 11 شخصا في قاعدة للمارينز بإعياء إثر فتح رسالة مشبوهة

أصيب 11 شخصا في قاعدة للمارينز قرب واشنطن بإعياء أمس الأول الثلاثاء إثر فتح رسالة تحتوي «مادة مجهولة»، بحسب ما أفاد مسؤولون.

وقال سلاح مشاة البحرية الأميركية "المارينز" في بيان إن الرسالة ارسلت الى قاعدة ماير–هندرسون هول وقد تم إخلاء المبنى الذي فتحت فيه.

وأضاف إن "عددا من عناصر المارينز يتلقون العلاج بعد هذا الحادث" و"التحقيق جار».

واوضح البيان ان "مسؤولي الشرطة في القاعدة يعملون مع موظفين مخولين التعامل مع المواد الخطرة ومكتب التحقيقات الجنائية في البحرية (ان سي آي اس) ومكتب التحقيقات الفدرالي. لقد تم تقييم المبنى وإخلاؤه».

معارك عند أطراف الغوطة الشرقية في اليوم الثاني من الهدنة الروسية

لافروف يطالب فصائل المعارضة باتخاذ خطوات لإنجاح الهدنة

حمل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس فصائل المعارضة السورية مسؤولية إنجاح «الهدنة الإنسانية» في الغوطة الشرقية، مضيفا ان بلاده ستواصل دعم النظام السوري «للقضاء على التهديد الارهابي».

وقال لافروف أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "أعلنت روسيا والحكومة السورية إقامة ممرات إنسانية في الغوطة الشرقية».

وأضاف "الدور الآن على المسلحين (من فصائل المعارضة) والأطراف الراعية لهم للتحرك" مشيرا إلى "المسلحين المتمركزين هناك (في الغوطة) الذين يواصلون قصف دمشق ومنع ايصال المساعدات وإجلاء الراغبين بمغادرة" المنطقة.

وأكد لافروف أن القرار الأممي قد يشكل متنفسا للناس في انحاء سوريا لكنه أشار إلى أن الكرة في ملعب المعارضة والأطراف الداعمة لها في واشنطن.

وقال "يواجه أهالي سوريا اليوم أسوأ أزمة إنسانية. وضع قرار مجلس الأمن الدولي 2401 إطارا لجميع الأطراف للاتفاق على ظروف تخفف معاناة المدنيين في كافة البلاد».

وأضاف "ندعو اعضاء ما يسمى التحالف الأميركي إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم في سوريا».

وتشهد أطراف الغوطة الشرقية قرب دمشق اشتباكات بين قوات النظام والفصائل المعارضة برغم توقف القصف الجوي والمدفعي مع بدء سريان الهدنة الروسية القصيرة صباح الأربعاء.

ومنذ بدء التصعيد العسكري في الغوطة الشرقية في 18 فبراير، وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل نحو 590 مدنياً ربعهم من الأطفال، ما أثار تنديدات واسعة من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

ورغم تبني مجلس الأمن الدولي السبت قراراً ينص على وقف شامل لاطلاق النار في سوريا "من دون تأخير"، أعلنت روسيا هدنة "إنسانية" يومية في الغوطة الشرقية بدأت الثلاثاء، وتستمر فقط بين الساعة التاسعة صباحاً (07.00 ت غ) والثانية من بعد الظهر.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس "تستمر منذ منتصف ليل الثلاثاء الاربعاء الاشتباكات العنيفة عند أطراف الغوطة الشرقية"، موضحاً أن قوات النظام ووسط "قصف جوي ومدفعي عنيف على مناطق الاشتباك حققت تقدماً محدوداً في منطقتي حوش الظواهرة والشيفونية في شرق المنطقة المحاصرة».

وتواصلت الاشتباكات صباح الأربعاء برغم الهدنة القصيرة.

وفي المقابل، شهدت مناطق أخرى في الغوطة الشرقية هدوءاً خلال ساعات الليل قبل أن يتجدد القصف الجوي صباحاً مستهدفاً مناطق عدة بينها مدينة دوما، بحسب مراسل فرانس برس والمرصد السوري.

إلا أن القصف الجوي والمدفعي توقف مع بدء سريان الهدنة، وفق المصدران.

ويطغى مشهد الدمار على شوارع مدينة دوما، التي خرج إليها بعض الأشخاص مستغلين الهدوء، فيما واصل عمال الأغاثة عملهم في البحث عن ضحايا تحت الأنقاض.

ويُفترض ان تطبق الهدنة يومياً في التوقيت ذاته على أن يُفتح خلالها "ممر انساني" عند معبر الوافدين، الواقع شمال شرق مدينة دوما لخروج المدنيين.

وكان اليوم الأول من الهدنة شهد انتهاكات عدة، اذ قتل مدنيان جراء قصف لقوات النظام.

في المقابل، اتهم الاعلام السوري الرسمي الفصائل المعارضة باستهداف معبر الوافدين بالقذائف، الأمر الذي نفاه المتحدث العسكري باسم "جيش الإسلام"، أبرز فصائل الغوطة الشرقية، حمزة بيرقدار في حديث لفرانس برس.

ونقل التلفزيون الرسمي السوري أمس مجدداً بثاً مباشراً من معبر الوافدين الذي بدا خالياً من حركة المدنيين سوى من بضعة سيارات اسعاف، مجدداً اتهامه للفصائل المعارضة بمنع خروج المدنيين.

عناصر الإسعاف والهلال الأحمر يؤمنون خروج المدنيين بعد الهدنة

وسط تصاعد حدة التوتر بين أنقرة ونظرائها في حلف الأطلسي

غضب تركي من تصريحات باريس وواشنطن بشأن تطبيق الهدنة في عفرين

انتقدت تركيا أمس بشدة فرنسا والولايات المتحدة لمطالبتهما بأن يشمل وقف إطلاق النار في سوريا عمليتها العسكرية ضد المقاتلين الأكراد، وسط تصاعد حدة التوتر بين أنقرة ونظرائها في حلف شمال الأطلسي. وأقر مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك روسيا، اتفاقا لوقف إطلاق النار مدته 30 يوما في انحاء سوريا، رغم أن العنف لا يزال مستمرا في الغوطة الشرقية الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية.

ورحبت تركيا بقرار وقف إطلاق النار لكنها أصرت مرارا على أن أي هدنة لن تؤثر على عمليتها المستمرة منذ أكثر من شهر في منطقة عفرين ضد قوات كردية تعتبرها أنقرة "إرهابية».

وخلال مكالمة هاتفية الاثنين مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان، قال الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون إن قرار وقف إطلاق النار يجب أن يطبق على كامل أنحاء سوريا "بما في ذلك عفرين"، وفقا لما ذكرت الرئاسة الفرنسية.

لكن وزارة الخارجية التركية اتهمت باريس الاربعاء بتقديم بيان كاذب عن المحادثة مشيرة إلى أن ماكرون لم يأت على ذكر عفرين خلال مناقشة وقف إطلاق النار.

وأفادت أن تركيا أبلغت السلطات الفرنسية بأن بيانهم "يفتقد إلى الصراحة" وارتكبوا خطأ "تضليل الرأي العام».

من جهتها، أصرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية هيذر نويرت على أن قرار وقف إطلاق النار ينطبق على عفرين كذلك. وقالت "بإمكان تركيا معاودة قراءة النص الدقيق لقرار مجلس الأمن الدولي هذا. واقترح عليهم القيام بذلك».

وأكدت أن وقف إطلاق النار لا يستثني إلا العمليات ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرها من المجموعات الإسلامية المتطرفة.

وردت وزارة الخارجية التركية على نويرت في بيان منفصل اعتبرت خلاله أن تصريحاتها "لا أساس لها على الإطلاق" مصرة على أن الحملة في عفرين هي حرب على "إرهابيين" وتشكل مسألة "دفاع عن النفس" بالنسبة لأنقرة. وتسببت العملية التركية ضد وحدات حماية الشعب الكردية بتصعيد التوترات مع واشنطن التي تعمل عن قرب مع وحدات حماية الشعب الكردية في حربها ضد الجماعات المتطرفة في سوريا.

وتعتبر أنقرة وحدات حماية الشعب الكردية فرعا سوريا لحزب العمال الكردستاني الذي شن منذ ثلاثة عقود تمردا ضد الدولة التركية وتعتبره أنقرة وواشنطن والاتحاد الأوروبي مجموعة "ارهابية».

هيئة الحقيقة والكرامة في تونس تمدد عملها

أعلنت «هيئة الحقيقة والكرامة» في تونس المكلفة تقصّي انتهاكات حقوق الانسان التي شهدتها البلاد بين عامي 1955 و2013 أمس الأول الثلاثاء انها قررت تمديد عملها لغاية نهاية العام الجاري، معللة ذلك خصوصا بعدم التعاون الكافي معها من جانب «جزء كبير من مؤسسات الدولة».

وقالت الهيئة في بيان ان مجلسها "تداول في مسألة التمديد في مدة عمل الهيئة من عدمه، وانتهى إلى +اللجوء إلى التّمديد بسنة إضافية في عهدتها التي يخوله لها الفصل 18 من القانون الأساسي للعدالة الانتقالية، على أن تنهي الهيئة أعمالها يوم 31 ديسمبر 2018، وفق روزنامة محدّدة في الغرض+». وبحسب قانون العدالة الانتقالية، تتمثل مهمة هيئة الحقيقة والكرامة في "كشف حقيقة انتهاكات حقوق الانسان" الحاصلة منذ الاول من يوليو 1955، أي بعد نحو شهر على حصول تونس على الحكم الذاتي من الاستعمار الفرنسي، وحتى 31 ديسمبر 2013 و"مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وتعويض الضحايا ورد الاعتبار لهم». وصادق البرلمان التونسي على قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر 2013. وأعطى القانون هيئة الحقيقة والكرامة مدة اربع سنوات قابلة للتمديد سنة واحدة لتفعيل العدالة الانتقالية.

دعا إلى وقف إطلاق النار قبل إجراء المحادثات

الرئيس الأفغاني يعرض على طالبان سلاما مشروطا

عرض الرئيس الأفغاني اشرف غني أمس على حركة طالبان وقفا لاطلاق النار يسبق محادثات سلام مشروطة، لإنهاء حرب مستمرة منذ 17 عاما في البلاد.

وقال غني لدى افتتاح المؤتمر الثاني لعملية كابول "يجب ان يكون هناك اطار سياسي للسلام. ولا بد ن اعلان وقف لاطلاق النار. علينا الاعتراف بطالبان حزبا سياسيا، وان تنطلق عملية تعزيز الثقة».

وتضم هذه المبادرة ممثلي اكثر من عشرين بلدا في المنطقة، وكذلك الولايات المتحدة والأمم المتحدة، لكن ليس حركة طالبان، في وزارة الخارجية الأفغانية المحاصرة.

وقد عقد الاجتماع الأول للعملية في يونيو.

ويشترط غني على طالبان قبل انطلاق المحادثات الاعتراف بالدستور الذي أبدى استعدادا ل "تعديله" وكذلك حكومته. واضاف "الآن، القرار بين أيديكم. اقبلوا بالسلام... ولنحقق الاستقرار لهذا البلد».

ويأتي هذا الاقتراح غداة نداء وجهته حركة طالبان الى الولايات المتحدة دعتها فيه الى اجراء "محادثات" مع مندوبيها في قطر، من دون اي اشارة الى السلطات الافغانية، التي دائما ما اعتبرتها "دمى" في ايدي الأميركيين.

كذلك وضع الرئيس الافغاني شرطا يقضي "باحترام حقوق المواطنين، ولاسيما منهم النساء، طبقا لأحكام الدستور" و"احترام قوى الأمن».

من جانبها، تتعهد السلطات بتوفير الامن لعناصر طالبان الذين يقبلون عرضها، وبأن "تأخذ في الاعتبار" مقترحاتهم، وبرفع قيود منع السفر المفروضة على بعض مسؤوليهم وبالحصول على دعم دولي للمحادثات.

لكن غني شدد على ان السلطات "لن تسمح لأي مجموعة مسلحة على صلة بمنظمات ارهابية اجنبية، سواء أكانت حكومية ام لا، على الاراضي الافغانية"، مشيرا من دون ان يسميها الى تنظيمي القاعدة والدولة الاسلامية، او مجموعات اقليمية أخرى، باكستانية او اوزبكية.

ودائما ما رفضت طالبان الاعتراف بالدستور الأفغاني الذي صدر في 2004. وعندما كانت في السلطة، لم يكن لديها دستور، وألغت ايضا اي حق للنساء.

إلا ان نداءها الذي وجهته الى الولايات المتحدة الثلاثاء، يثبت للمرة الاولى خلال سنتين استعدادها للنقاش، بعد سلسلة من الاعتداءات الدامية التي استهدفت المدنيين في كابول اواخر يناير.

الوضع الاقتصادي أبرز التحديات التي يواجهها السيسي

المصريون في مواجهة الغلاء يفتقدون ثمار الإصلاح الاقتصادي

اعتاد تجار سوق الأقمشة في حي الأزهر الشعبي بالقاهرة قبل نحو خمسة اعوام على ازدحام أزقته الضيقة المليئة بالمحلات، بحركة الفتيات الساعيات إلى تجهيز منازلهن استعدادا للزواج لكن المشهد اصبح يقتصر على البضائع المعلقة بسبب ارتفاع الاسعار.

يشكل الوضع الاقتصادي في مصر أبرز التحديات التي يواجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل أسابيع من الانتخابات الرئاسية التي ينتظر ان يعاد انتخابه خلالها لولاية ثانية، وترى شريحة واسعة من المصريين ان الاجراءات الاصلاحية التي وعدت بها الحكومة لتحسين الاوضاع لم تؤت ثمارها بعد.

عند مدخل احدى حارات الأزهر العتيقة التي ينتمي معظم قاطنيها إلى الطبقة المتوسطة أو أدنى، تقول شيماء، ربة المنزل الثلاثينية لوكالة فرانس برس، "كل من يرغب بالزواج الآن يضطر للتأجيل، لا يوجد مال من الاساس لكي يشتري أحد أي شيء».

وتتابع شيماء التي وقفت برفقة والدتها تختار بين الاقمشة والمفروشات الملونة المعروضة بين الجدران والاعمدة القديمة، "قبل أعوام، كان المرتب يكفي ويفيض. أما الان فراتب حتى من ثلاثة أو أربعة آلاف جنيه في الشهر لا يكفي».

وتضيف "ما نراه يعكس عدم تحسن الأوضاع، الاسعار مشتعلة والحياة غالية».

للخروج من الازمة أطلقت الحكومة برنامجا للاصلاح الاقتصادي عام 2014 حصلت بموجبه مصر في 2016 على قرض بقيمة 12 مليار دولار على ثلاث سنوات من صندوق النقد الدولي. وتضمن البرنامج اجراءات لتعويم الجنيه.

في اشارة الى الركود في حركة البيع، يقول سيد محمود (50 سنة) وهو أحد تجار الاقمشة والمفروشات بالازهر وقد جلس في محله الخاوي من الزبائن، «انتصف النهار، وأجدني جالسا على باب الله». وأرجع محمود وهو أب لخمسة أبناء هذا الركود إلى "تعويم الجنيه"، ويقول "فرق هذا القرار تماما مع الناس، زادت الاسعار بمعدل ثلاثة واربعة أضعاف" مضيفا "لم تعد هناك إمكانية للشراء". ويضيف "البطانية كانت بسعر 200 جنيه اصبحت الان ب800 جنيه».

في نوفمبر 2016 ، قرر البنك المركزي تعويم الجنيه ليرتفع الدولار من 8،8 جنيهات الى حوالى 17،5 جنيها حاليا.

واضافة الى تعويم الجنيه، تضمن برنامج الاصلاح خفض دعم المحروقات وفرض ضريبة القيمة المضافة. وتسبب تعويم العملة في موجة تضخم غير مسبوقة للاسعار بلغت ذروتها في يوليو 2017 حين سجّل المؤشر السنوي 34،2%، إلا أنه أخذ في الانخفاض وصولا إلى 17% بنهاية الشهر الماضي.

ويعيش نحو 28% من سكان مصر (93 مليون نسمة) تحت خط الفقر وفقا للاحصاءات الرسمية.

وتقول عميدة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابقة بجامعة القاهرة علياء المهدي إنه على الرغم من أن بعض اجراءات الحكومة إيجابية، الا ان قرار تحرير سعر الصرف كان "الاسوأ في تطبيقه" بسبب انعكاساته السلبية على المواطنين وما نتج عنه من ارتفاع الاسعار.

وقالت "إذا كان تحسن الاقتصاد سيكون على حساب حالة وحياة المواطن فإن الهدف من برنامج الاصلاح لم يقابل».

أوضحت الخبيرة الاقتصادية انه يجب التركيز من جانب الحكومة على قطاعات «الصناعة والزراعة والخدمات لتقليل البطالة بشكل مستمر وحقيقي في حين أن المشروعات القومية لا تحتاج إلا عمالة مؤقته» تنتهي بانتهائها.

وفي العام 2015، وبعد افتتاح مشروع قناة السويس الجديدة اعلن السيسي عن مشروع العاصمة الجديدة على مساحة قرابة 170 كيلومترا مربعا ويفترض ان تدب بها الحياة تدريجيا ابتداء من العام القادم وتوفر الكثير من فرص العمل.

وقدّم السيسي في يناير الماضي ما أسماه ب"كشف حساب" عما تم انجازه في فترته الرئاسية الاولى واصفا ما تحقق على صعيد الاقتصاد ب"الطفرة غير المسبوقة».

وقال السيسي "أنجزنا خلال أقل من أربع سنوات ونكاد ننتهي من إنشاء ما يقرب من 11 ألف مشروع (..) بتكلفة نحو 2 تريليون جنيه».

واشار الرئيس المصري الى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى نحو 37 مليار دولار مقابل 16 مليار دولار في 2014.

كذلك اشار إلى انخفاض معدلات البطالة من 13،4% في 2014 إلى 11،9% حاليا.

وأعلن صندوق النقد الشهر الماضي أن نظرته المستقبلية للاقتصاد المصري "ايجابية" بعد استكماله المراجعة الثانية لبرنامج الإصلاح في البلاد.

وتوقع الصندوق أن تحقق مصر معدل نمو اقتصادي بنسبة 4،8% خلال العام المالي الحالي الذي ينتهي في يونيو مقارنة بـ4،3% تم تحقيقها العام المالي الفائت.

لكن ذلك لا يقنع محمود الذي لم ير ان وضعه الشخصي تحسن. ويقول "لقد كنت انفق نحو ثلاثة الاف جنيه في الشهر حتى اكفي مصروف بيتي واولادي. اليوم 12 الف جنيه لا تكفيني ولا تشمل التنزه او مصروفات الادوية حال حدوث شيئا».

ويضيف "القيادة السياسة للدولة تعمل بشكل صحيح وانجزت الكثير من المشروعات العملاقة وانا ادعم السيسي قلبا وقالبا ولكن أين عائد ذلك عليّ في الوقت الحالي؟».

هل يزداد الغلاء بعد الانتخابات القادمة؟